INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يأسف بشدة قمع البحرين الآراء المعارضة لأكثر من ثمانية سنوات

لا يزال المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يشعر بالقلق إزاء استمرارالاضطهاد والمضايقات للمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.على الرغم من الضغوط التي تمارسها مجموعات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي، لا تزال حالة حرية التعبير في البلاد ، ولا سيما منها الكلام المنتقد للحكومة ذو نتائج قاتلة.

لقد بذلت السلطات البحرينية جهد كبير للضغط على أي رمز من رموز المعارضة، فقد الناس حياتهم ومئات آخرين أصيبوا بجروح أو تم اعتقالهم ومضايقتهم بدون نهاية لهذه الممارسات تلوح في الأفق. ولا يزال المدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم محتجزين ظلماً، يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب والقمع الشديد رداً على مطالباتهم بشكل علني بحقوقهم وحقوق المواطنين الآخرين.

أكد المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان السيد زيد في خطابه الأخير لمجلس حقوق الإنسان أن البحرين واصلت رفضها المشاركة والتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، ولجنة حقوق الإنسان، وولايات الإجراءات الخاصة. كما أشار إلى أن "البحرين كانت من بين الأربعين بلد التي لم تسمح لأي زيارات من قبل مقرر خاص على مدار السنوات الخمس الماضية، كما أنها كانت لديها أكثر من خمس زيارات معلقة للإجراءات الخاصة.

القمع المستمر للمجتمع المدني وللمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن استخدام التشريع للحد من حقوق الإنسان الأساسية والتي تُقابل بقدر ضئيل لا يذكرمن تدابير المسائلة من قبل المجتمع الدولي المعني بالأمر. إن هذه الأعمال الانتقامية المدمرة بشكل كبير تتم مكافأتها بعدة ملايين الصفقات وإظهار الدعم والتأييد من دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – وهم أنفسهم الذين – يهللون بأنهم أبطال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

شهد العام الماضي زيادة ملحوظة في الأدوات القمعية التي استخدمت ضد المنتقدين السلميين بما في ذلك مضاعفة أحكام الإعدام، حيث تم إصدار 26 حكم بالإعدام أو تأييدها في 2018، بالإضافة إلى إسقاط الجنسية مقارنة بالسنة السابقة. كما أنه سبق أحكام عقوبة الإعدام هذه قائمة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما تضمنه من اتهامات مسيسة جداً، كما تم انتزاع الاعترافات تحت التعذيب الشديد أو الإكراه والمحاكمات الجائرة، بالإضافة لاستخدام المحاكمات العسكرية ضد المدنيين. كما أصدرت العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية تقارير تؤكد التعذيب والمعاملة السيئة التي تمارسها السلطات الأمنية في البحرين. على سبيل المثال ، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً في عام 2017 بعنوان "لا أحد يستطيع حمايتكم"، تضمنت تفاصيل عن ادعاءات وشكاوى التعذيب، بما في ذلك حالة الناشطة في حقوق الإنسان السيدة ابتسام الصايغ التي تعرضت للتعذيب الجسدي والاعتداء الجنسي أثناء استجوابها في مقر جهاز الأمن الوطني في المحرق في يونيو 2017.

وفي إطارالقمع المستمر ضد المعارضة، حُكم على زعيم المعارضة البارز الشيخ علي سلمان بالسجن مدى الحياة، والمدافع البارزعن حقوق الإنسان نبيل رجب والذي تم تأييد الحكم عليه لمدة عشرسنوات. كما أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني والتي حالت دون مشاركة أي من المعارضة السياسية هي مؤشر آخر على تدهور الأوضاع السياسية وحقوق الإنسان في البحرين. وبعد حل الحزبين السياسيين الرئيسيين في البحرين خلال العامين الماضيين وسجن المعارضين من خلال تهم واهية. صادقت حكومة البحرين على تعديل قانون في يونيو/ حزيران يمنع أي شخص ينتمي إلى هذه الأحزاب من الترشح لمنصب سياسي، وكذلك الأفراد الذين أدينوا بالسجن لأكثر من ستة أشهر. الأمرالذي استبعد على الفور جميع شخصيات المعارضة من مشاركة الترشح لأي عملية انتخابية لأي منصب سياسي. بالإضافة إلى ذلك، شهدت العملية الانتخابية أشكال مختلفة من الترهيب، بما في ذلك الاستدعاء، والاعتقال، وخطاب الكراهية، كما تميزت الانتخابات نفسها بمخالفات غير مسبوقة، تضمنت عملية انتخابية غير عادلة. كما أن حل الجمعيات المعارضة قبل الانتخابات، والتوجه نحو إسقاط الجنسية، وتدهور حالة حقوق الإنسان وتقليص مساحة الحرية المدنية يعدان أيضًا مؤشراً واضحاً على الانتخابات غير عادلة و متحيزة.

تشمل الإجراءات التي تستخدمها السلطات البحرينية ضد المعارضين السلميين مجموعة واسعة من القمع، والتي لم تقتصر على الاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الجائرة، والسجن، وإسقاط الجنسية، وإصدار أحكام الإعدام، والتعذيب، وسوء المعاملة في السجون، والانتقام خارج حدود البحرين. حيث سجل عام 2018 أكبر عدد من المسقة جناسيهم حيث تم تجريد 298 بحريني من جنسيتهم في عام واحد.

وتجدر الإشارة إلى أن انعدام مسائلة قوات الأمن البحرينية ساهمت في ازدياد أعمال العنف خارج نطاق القانون، مما أدى إلى خلق وإدامة مناخ ساده الإفلات من العقاب جراء العنف المستخدم من قبل قوات الأمن. كما أن قمع الاحتجاجات السلمية في الدراز من قبل سلطات الدولة البحرينية، أدى إلى الاعتقالات التعسفية لـ 287 شخصاً، ووفاة خمسة رجال، واستمرار الاحتجاز الغير القانوني، واعتقال نشطاء حقوق الإنسان البارزين بمن فيهم نبيل رجب[1]، د.عبد الجليل السنكيس، والشيخ عيسى قاسم، والشيخ علي سلمان[2]. أظهرت البحرين مراراً وتكراراً عدم التزامها بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بها، فيما يتعلق بوقف التعذيب وضمان المساءلة.

إن استخدام قوات الأمن البحرينية للتعذيب على نطاق واسع وعدم مساءلة مرتكبي التعذيب لا يزال هو القاعدة

وبذات السياق، إن الانتهاك الصارخ للقانون والمعايير الدولية، هو ما يتم وصف نظام العدالة الحالي فيه في البلاد. حيث يتم تعيين القضاة من قبل ملك البحرين، ويستخدم نظام المحاكم كأداة لاستهداف ومهاجمة المعارضين مما يدل على عدم استقلال القضاء، بالإضافة إلى أن المدنيين تتم محاكمتهم في محاكم عسكرية. كما أن النظام القضائي في البحرين هو أداة في أيدي الطبقة الحاكمة، والأحكام الحالية ضد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان وزعماء المعارضة ما هي إلا أمثلة توضيحية على حجم عدم التزام البحرين باتباع الإجراءات القانونية الواجبة ووأيضاً عدم استقلالية القضاء في المملكة. وبهذا المستوى المنخفض لحرية التعبير في البحرين يؤكدون مرة أخرى عدم شفافية واستقلالية النظام القضائي البحريني.

بذلت البحرين ما بوسعها لقمع المعارضة. حيث فقد عشرات الأشخاص حياتهم وأصيب مئات آخرون بجروح، كما أنهم تعرضوا للاعتقال، وأصبحوا منفيين نتيجة سياسة القمع لحكم آل خليفة. كما أنه مؤخراً قالت مجموعة مستقلة لحقوق الإنسان أنها وثّقت "اعتقال أكثر من 5000 سجين رأي بالإضافة إلى 200 ضحية باستخدام القوة المفرطة والقتل وممارسة التعذيب في المملكة" ، بينما تمضي البحرين قدماً في حملة القمع الخطيرة ضد المعارضين السياسيين والجماعات المؤيدة للديمقراطية.

قام الآلاف من المتظاهرين المناهضين للحكومة بمظاهرات في البحرين منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية التي بدأت في البحرين في منتصف فبراير 2011. مطالبةً الحكومة الخليفية بالتنازل عن السلطة والسماح بإنشاء نظام عادل يمثّل جميع البحرينيين.

لا يزال المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يشجب وبشدة عدم وجود أي رد فعل وتحديداً من قبل المملكة المتحدة والمجتمع الدولي للرد على هذه الانتهاكات، وعلى وجه الخصوص تلك الدول ذات المصالح المتنافسة سياسياً والمتحيزة للبحرين، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والذين يغضون الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان من أجل حماية مصالحهم، بينما في الوقت نفسه يتشدقون بأنهم أبطال حقوق الإنسان على المنصة العالمية. حيث كانت ردة فعل هذه الدول حول حالة تدهور حقوق الإنسان في البحرين متخاذلة. هذا، إلى جانب عدم وجود انتقادات بناءة من قبل الدول الأعضاء في أروقة الأمم المتحدة ، قد شجع البحرين بالتمادي بشكل أكبر.

لقد حان الوقت لأن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات أكثر صرامة وشمول، لزيادة الوضوح حول الجرائم التي ترتكب في البحرين، والتركيز على مسألة إسقاط الجنسية والمنع من السفر والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدعو الحكومة في البحرين إلى:

- ✓ **إلغاء الأحكام الصادرة عن المحاكم، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب رداً على الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن؛**

[1] في 31 ديسمبر / كانون الأول، أيدت محكمة النقض حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات ضده بسبب تغريداته على موقع التواصل الاجتماعي تويتر والذي انتقد فيها ممارسات في البحرين والحرب على اليمن التي قادتها السعودية. وهذا الحكم نهائي ولا يمكن الطعن فيه.

[2] أيدت المحكمة العليا في البحرين حكماً بالسجن مدى الحياة على زعيم المعارضة الشيعية الشيخ علي سلمان بتهمة ملفقة واتهامات ذات دوافع سياسية "التخابر لحساب قطر". يقضي الشيخ علي سلمان حالياً حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات في قضية منفصلة - "التحريض على الكراهية" في المملكة. كما أن مساعدي الشيخ علي سلمان علي الأسود وحسن سلطان، وهما نائبين سابقين ويقيمان حالياً خارج البحرين، حُكم عليهما حكماً غيابياً، وقد فقدا حقهما في الاستئناف. حيث أن الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا نهائية ولا يمكن الطعن فيها.

- ✓ **إلغاء جميع أحكام الإعدام والتوقيع على الاتفاقيات ذات الصـــلة والتي تعزز حقوق الإنســـان وتحميها، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛**
- ✓ **إلغاء قرار حل جمعيتي - الوفاق - وعد - المعارضـة السـياسـية - وضـمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات في البلاد تبعاً القانون الدولي.**
- ✓ **إيقاف استهداف الشيخ سلمان وغيره من النشطاء السياسيين في البحرين وضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛**
- ✓ **ضمان تمكين الجمعيات السياسية وجماعات حقوق الإنسان من القيام بعملها في بيئة آمنة ومناسبة، دون خوفهم من الانتقام؛**
- ✓ **وأخيرًا العمل لإنهاء سـياسـة الانتقام، وتسـهيل المشـاركة الفعالة والحقيقية مع مجموعات عن حقوق الإنسـان، والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة وفق الآليات الدولية لحقوق الإنسان.**